مجلة آفاق علمية ISSN: 1112-9336
مجلد: 12 عدد: 01 السنة 2020 ص 93 - 110

تاريخ الإرسال: 2019/04/29 تاريخ القبول: 2019/09/07
تاريخ النشر : 2020/01/08

النشاط الجمعي في ولاية طرابلس الغرب وموقف السلطة العثمانية منه 1882-1911 م

Associative activity in the state of Tripoli and the position of the Ottoman authority from 1882-1911.

الأستاذ عاشور قويدر . أستاذ مساعد " أ "
قسم التاريخ University of M'sila achour54@yahoo.fr

الملخص:

يعالج هذا المقال بروز النشاط الجمعي في ولاية طرابلس الغرب، والذي يعود في الأساس إلى إسهام حركة الإصلاح العثماني في انتشار المؤسسات التعليمية بالولاية ، مما ترتب عنها نشوء طبقة مثقفة كان لها الدور الفاعل في تشكيل جمعيات ذات طابع سياسي واجتماعي عبرت من خلالها عن انشغالات المجتمع الليبي وطرحت حلولا لمعالجة تلك الانشغالات ، ولكن موقف حكومة الولاية تجاوب وشجع بعضها وعارض وبطش بأخرى .

Abstract: This article deals with the emergence of associative activity in the state of Tripoli, which is mainly due to the contribution of the Ottoman reform movement to the spread of educational institutions in the State, resulting in the creation of an educated class that has played an active role in the formation of associations of a political and social nature, through which they expressed concerns Libyan society has put forward solutions to address those concerns, but the position of the state Government is responsive, encouraging some, opposing and persecuting others .

المقدمة:

خضعت طرابلس الغرب للحكم العثماني منذعام1551م بعد طرد الفرسان القديس يوحنا منها وظلت تابعة للدولة العثمانية إلى غاية 1911م . وشهدت خلال هذه الفترة ثلاث مراحل من الحكم، فسميت المرحلة الأولى (1551–1711م) بالعهد العثماني الأول، بينما سميت المرحلة الثانية (1711–1835م) بالعهد القرمانلي في حين أطلق على المرحلة الثالثة (1835–1911م) بالعهد العثماني الثاني ، وخلال هذه المرحلة حملت ايالة طرابلس الغرب اسم (ولاية) سنة1865م بموجب صدور قانون الولايات العثماني، وكما شهدت أيضا تحولات كبيرة على كافة الأصعدة، وهي المرحلة التي نحاول من خلال هذه الدراسة إبراز احد جوانب تأثير حركة الإصلاح على واقع المجتمع الليبي ومدى تفاعله معها، وهذا الجانب يتعلق بالنشاط الجمعي.

انطبعت الدولة العثمانية خلال القرن التاسع عشر بمظاهر واضحة بسياسة الإصلاح والحداثة في مختلف أجهزتها الإدارية والتي فُعِلت بصدور مراسيم هامة، هي: شريف كلخانة 1839 ثم الخط الهمايوني 1856م، ثم توالي صدور سلسلة من القوانين المنفذة لهذه المراسيم والتي عرفت فيما بعد باسم الدستور العثماني 1876 أو " المشروطية الأولى"، وهذا الانطباع الحداثي كان له الأثر أيضا على ولاية طرابلس الغرب، وقد ارتكز في البداية على إنشاء المدارس بمختلف مستوياتها وتدافع الطلاب للالتحاق بها ونتج عنها تنشئة جيل من المثقفين كان لهم إسهام وتأثير كبير في شؤون الحياة الليبية بل تحملوا عبء مسؤولية هموم وقضايا المجتمع الليبي عن طريق إنشاء جمعيات ذات طابع سياسي واجتماعي تنادي بإصلاح الأوضاع وتحسين ظروف المعيشية والاهتمام بالشؤون العامة من خلال توفير المرافق الضرورية للحياة؛

فما هي حقيقة تلك الجمعيات وأهدافها، وكيف تعاملت الحكومة العثمانية المحلية معها؟

1- الجمعيات السياسية:

في ظل سياسة الإصلاح العثماني، كانت الفئة المثقفة من المجتمع الليبي تتطلع وتناشد الولاة العثمانيين إلى تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والأمنية ورفع الظلم والاستبداد عن الأهالي، ولكنها لما أدركت تقاعس واللامبالاة من حكومة الولاية وتجنبا للصدام معها فضلت انتهاج النشاط الجمعي بغية توعية السكان بالمخاطر المحدقة بالولاية في ظل سياسة التنافس الأوربي عليها، ومن أهم هذه الجمعيات:

1-1- الجمعية السّراجية 1882: تعد الجمعية السراجية أول تجربة سياسية منظمة اتصفت بالوعي والطموح توافقت في أهدافها مع تطلعات الحركات الشعبية في الوطن العربي المناهضة لسياسة العثمنة، وتصادفت بدايات تلك التجربة مع احتلال فرنسا لتونس في عام 1881 وشعور الأهالي بالخطر الأوربي على مقربة منهم، فخرجوا في مظاهرات عارمة تندد بالاحتلال الفرنسي، حيث طالب المتظاهرون حكومة الولاية بمد يد المساعدة للأشقاء في تونس، وفي محاولة من الوالي تهدئة الوضع وامتصاص غضب الأهالي كلف رئيس بلدية طرابلس السيد أحمد النائب بمهمة إلى تونس لاستطلاع الأمر وسبل تقديم المساعدة[1]، وهنالك التقى بالسيد إبراهيم سراج الدين[2]، وكانت بداية توثُّق العلاقة بينهما وقد يكون دعاه للإقامة في مدينة طرابلس نظرا لما لوحظ من تأزم الوضع في تونس.

وخلال إقامة السيد إبراهيم سراج الدين بطرابلس واطلاعه على أحوال البلاد والتفاف شباب المدينة المثقف حوله، اتفق مع بعضهم ممن رأى فيهم العزيمة والهمة على تأسيس جمعية سرية واتخذوا من مقهى مصطفى آغا الأرضروملي الواقعة خارج

سور المدينة(طرابلس) وبالقرب من شارع ميزران حيث سطروا قانونا وبرنامج عمل للجمعية أطلق عليه " فوائد ونصائح خيرية " يضم عشرين فائدة أو بندا تشرح أهداف الجمعية ، ويمكن بلورتها وإيجازها فيما يلي :

– الفائدة الأولى والثانية : تهتم بالاحتفال بالعضو المنضم إلى الجمعية والسؤال عنه إذا غاب وعيادته إذا مرض وتقديم المساعدة له إذا ما اعترضته ظروف صعبة.

– الفائدة الثالثة : مداومة العضو على الحضور إلى مقر الجمعية ومعه أخبار عن أحوال البلاد وبخاصة نشاط القناصل والتجار الأجانب والمتعاونين معهم من المواطنين ومواقف الوالي ورجاله.

– الفائدة الخامسة: العمل على استقطاب الأهالي والتفافهم بالجمعية وخاصة من الرجال المتنفذين.

– الفائدة السادسة : التشجيع على إنشاء الجمعيات الثقافية والاجتماعية والتنافس فيما بينها على فعل الخيرات .

– الفائدة السابعة والثامنة والتاسعة : دعوة قبائل البدو إلى التصالح والولاء للسلطة العثمانية وعدم التصادم معها والسعي بالحنكة السياسية إلى استقطاب اليهود والنصارى في الحياة الاقتصادية وتحفيزهم لاستثمار أموالهم في الأعمال النافعة للبلاد[3] .

– الفائدة الرابعة عشر: الدعوة إلى إصلاح المكاتب الأهلية (المدارس) وتشجيع الأولياء على إدخال أبنائهم فيها ، وكذا الدعوة إلى إنشاء مدارس للطب والهندسة والصنائع [4] .

– الفائدة الخامسة عشر والسادسة عشر والسابعة عشر : تدعو أعضاء الجمعية على السرية في العمل والغيرة على الوطن والدين واللغة والانتصار لأحكام الشريعة.

– الفائدة العشرون: الدعاء بدوام الصحة والعزة والتوفيق لصاحب الحضرة الشاهنية.

فمن خلال بنودها نلاحظ أن الجمعية أولت بالغ الأهمية بالجانب العسكري وتنظيمه من أجل إثارة الحماس والحمية الوطنية بين أفراد الجيش العثماني وبخاصة ضباطه الموجودين في الولاية دون أن تهمل الجانب المدني من خلال خلق انسجام وتكامل اجتماعي يصب في بوتقة واحدة الهدف والغاية ألا وهو إثارة الوعي وتنبيه الأهالي بخطورة الأطماع الأوربية في البلاد والتصدي لها ، وخاصة منها الفرنسية والايطالية[5]، هذه الأخيرة التي بادرت في التغلغل داخل النسيج الاجتماعي الليبي عبر تشجيع الهجرة الايطالية نحو طرابلس و افتتاح المدارس لتسهيل نشر المسيحية في أوساطه عملا بمقولة :" أن المبشر الأول هو المدرسة"[6].

ويتضح من دراسة قانون الجمعية تصورات مؤسسيها السياسية والاقتصادية والاجتماعية الواقعية لتلك المرحلة، فهي تعبر عن بعد وطني ليبي، وانتماء قومي عربي، والتزام ديني وسطي، والقبول بالأخر والتعايش معه، والدعوة للانفتاح الفكري والسياسي والسماح بتشكيل تنظيمات لتأطير المجتمع المدني بما يخدم المصالحة العامة للولاية والسلطنة على حد السواء[7]؛ وهناك من يرى أن إنشاء هذه الجمعية كان نتيجة الصراع الداخلي وتأثير حركة اليقظة العربية المنتشرة في المشرق العربي. وقد اتخذ من عملية تلقي المعارف ذريعة لتغطية نشاطاتها الهادفة إلى طرد العثمانيين من الولاية وتولي أهلها شؤون أمورهم بأنفسهم[8].

وبينما آخر يرجع سبب إنشاء الجمعية إلى عوامل ذاتية مصلحية تحت غطاء ديني، حيث أن القوانين الوضعية العثمانية التي أبطلت العمل بقوانين الشريعة الإسلامية قد أثرت على وظائف الأعضاء والمنتسبين للوظائف العامة الذين كانوا يشغلونها ككتاب في محكمة البداية والاستئناف، مثل إبراهيم باكير، ومحمد كامل بن مصطفى، وفي حين آخرين تأثرت وظائفهم بمعايير التوظيف الجديدة بمقتضى العمليات التحديثية التي هددت استمرارية توليهم النيابة الشرعية والقضاء، مثل أحمد

النائب الأنصاري وحمزة ظافر المدني، واعتقادا منهم أن إنشاء الجمعية وتفعيل نشاطها قد يثني السلطة للتراجع على علمنة أجهزة الإدارة[9].

وقد برمجت الجمعية نشاطها بأن حددت أوقات الاجتماع في الليل لقراءة الكتب المفيدة كالتاريخ والجغرافيا والقانون أما في النهار فالمطالعة الجرائد، وتوظيف النص الخطابي في منابر المساجد ، أما عن أبرز عناصر الجمعية فنذكر منهم: أحمد النائب الأنصاري[10] وحمزة ظافر المدني وإبراهيم سراج الدين ،بالإضافة إلى انخراط بعض النخبة من الشباب المثقف المتنور المقيمين في مدينة طرابلس الذين وجدوا في فكرة تأسيس هذه الجمعية قبولا وإيمانا بأهدافها وأفكارها[11].

وبما أن نشاط الجمعيات السياسية والفكرية كان محظورا في نطاق الدولة العثمانية وتحت مراقبة سرية شديدة، وعلى هذا الأساس فلما اكتشف أمر الجمعية اِتُّهم إبراهيم سراج الدين وأصحابه بتشكيل جمعية فساد في البلاد وتعريض نظامها للخطر، واتهموا بالخيانة والتعاون مع الأجانب، والتآمر على الحكومة[12] فسيق أعضاء الجمعية إلى التحقيق تحت طائل تهمة الفساد والبلبلة والتحضير للانقلاب على النظام القائم، وبعد اطلاع قاضي المحكمة على حيثيات القضية[13] فأصدر الأحكام التالية: نفي أحمد النائب وحمزة ظافر المدني إلى الأستانة[14]، وأفرجت المحكمة بأمر من سلطة الوالي على بقية الشباب المتهم في القضية لحداثة سنهم وعدم قدرتهم على التمييز ما يضر أو ينفع، وحمّلت السلطات إبراهيم السراج وحده المسؤولية الكاملة لاسيما وأنه يُعد من خارج البلاد وممن تحوم حولهم الشبهات فرمته في السجن[15] ومهما ما آل إليه مصير الجمعية وأعضائها إلا أنها أسهمت في يقظة الشعور الوطني الليبي بخطر الغزو الأوربي وبخاصة الإيطالي.

1-2- نشاط الأعيان (قضيتا محمد بوربعية- محمد زيكو): أصبحت السلطات العثمانية من هول الضغوطات الأجنبية تكيل التّهم لأدنى الشبهات، فما إن كادت

تطوي ملفات القضية السّراجية حتى تفجرت قضية ثانية وهي: قضية محمد بوربعية الذي تزعم أعيان المعارضة لسياسة الوالي أحمد راسم باشا(1881–1896). وقد سبق وان استدعي على إثرها إلى إستانبول للتحقيق معه في أمر الشكاوي ضد الوالي احمد راسم باشا. وقد تضمنت إحدى تلك الشكاوي: "... إن أحوالنا التي تبوء بالخسران واليأس والحرمان الذي نتعرض له من والينا الذي شتت الرعية وفرق مابين الأهالي بما ألقى من فتن وعداوة وأحرق وشوى قلوب العباد بنار ظلمه واستبداده وأن أعمالنا شغلتنا عن التفكير في أعراضنا و أموالنا بل جعلتنا لا نفكر إلا في المحافظة على أرواحنا "، وهذا ما يبين مدى حالة التوتر والاحتقان ضد سياسة الوالي الجائرة من عامة المجتمع الليبي وعلى رأسهم الفئة المثقفة التي تحملت عبء سياسة المواجهة .

فحينما عاد محمد بوربعية إلى طرابلس الغرب لم يسلم من المتابعة مرة أخرى فحيكت ضده المكائد من قبل جواسيس الوالي وادخل السجن بتهمة الإخلال بالأمن العام وتشجيع الفساد والفاسدين في الولاية ، أما الطرف الآخر في القضية نفسها وهو المحامي يوسف عبد الجليل الصيد الذي يعد أيضا من الأطراف الفاعلة المعارضة للوالي وألصقت به تهمة التحقير و الإهانة والحط من هيبة السلطان عبد الحميد أمام العامة[16]، وحتى الموظفون الحكوميون لم يسلموا من حالة الخناق الشديد والرقابة المسلطة عليهم بأن صدرت في حقهم تعليمات صارمة تحد من حريتهم وتصرفاتهم ، ومن بين تلك التعليمات: عدم إفشاء أسرار الإدارة سواء عبر الجرائد أو في الجلسات الخاصة، و بأن لا يشتركوا في المظاهرات المعادية للحكومة أو الجمعيات السياسية غير المرخصة لها، وكل تجاوز لهذه التعليمات يعاقب صاحبها عقابا شديدا[17].

وعلى اثر سياسة الاستبداد والظلم والخناق تشكلت داخل السجن معارضة كبيرة قوية ونشطة تمثلت في : إبراهيم سراج الدين ، محمد بوربعية ، يوسف عبد الجليل ضد الوالي أحمد راسم باشا الذي فتح تحقيقا استغرق عامين من1308-إلى1310هـ انتهت بإصدار حكم الإعدام في حق إبراهيم سراج الدين[18]؛ وبعد صدور الحكم حولت أوراقه إلى نظارة العدل في استانبول للتصديق عليها بتاريخ 1892م، وترك سراج الدين ليلقى حتفه في السجن مريضا بالتدرن الرئوي بسبب ظروف السجن السيئة[19]؛ وأما قضية محمد زيكو وهو من قضاء العجيلات الذي لفقت له تهم بالتجسس لصالح فرنسا والتدبير لمحاولة اغتيال الوالي أحمد راسم باشا، كم لفقت له تهمة ثالثة وهي ارتباطه أيضا بالقضية السّراجية، لذا تمت محاكمته وسجنه في2صفر 1303هـ الموافق لـ 1887م[20].

وجل هذه القضايا والمشاكل كانت في عهد الوالي أحمد راسم برغم أن فترة حكمه شهدت نوعا من الاستقرار الأمني بل يمكن أن نصفه بالعهد الذهبي للولاية[21]، إلا أنه لم يحسن التعامل السياسي مع الطبقة المثقفة لذا ناصبت له العداء.

1-3- جمعية الاتحاد والترقي(1908-1911م): بعد الإطاحة بالسلطان العثماني عبد الحميد الثاني 1909م وارتقاء جمعية الاتحاد والترقي[22] إلى السلطة رافعة شعار " الحرية والعدالة والمساواة "، ودعت إلى تأسيس فروع لها عبر مختلف ولايات السلطنة، وفي ولاية طرابلس الغرب سبق وان أسست الطبقة المثقفة من القوميين الطرابلسيين خلايا للجمعية ثم تحولت إلى فرع لها انخراط فيها عدد من المثقفين والضباط العثمانيين وبخاصة من رجال تركيا الفتاة المنفيين[23] بالولاية، وكان من الأعضاء الحاضرين في جلسة التأسيس كل من: عارف أفندي، اليوزباشي نوري أفندي، اليوزباشي محمد أفندي، عارف أفندي ..، وتمّ بالإجماع انتخاب الشيخ محمد

البوصيري رئيسا للفرع[24] ويساعده في تسيير شؤونها أربعة أعضاء وكاتب وأمين صندوق، ومدة صلاحيتها سنة واحدة قابلة للتجديد والتعديل[25] .

وقد عبر الشيخ البوصيري عن أهداف فرع جمعية الاتحاد والترقي بالولاية من خلال الرسالة التي بعث بها إلى والي الولاية آنذاك رجب باشا(1804–1808م) : " إن غاية جمعيتنا هي خدمة الدولة والوطن ، وتوثيق أواصر الأخوة والمودة بين كافة العثمانيين ، وبذل الجهود لتلقين الأهالي وتفهيمهم الواجبات الحتمية المتممة لحقوقهم المكتسبة والعمل وفق أحكام القانون الأساسي والمحافظة عليه بكامله، وأن الجمعية ستعين بالتدريج من أعضائها مدرسين لتعميم اللغة العثمانية وتعليم اللغة العربية والفرنسية مع بعض العلوم النافعة " [26].

اتخذت الجمعية من عملية نشر التعليم وسيلة لنشر أفكارها السياسية والثقافية بين أعضائها عبر فتح نواد لعقد ندوات أدبية و تاريخية وعلمية واقتصادية بغية تنوير أفكارهم وتهذيب أخلاقهم وخلق اللحمة والاتحاد بين شرائح المجتمع حتى يصبحوا أفرادا من الجامعة العثمانية. وقد أسهمت الصحافة عامة وصحيفة الترقي خاصة إسهاما كبيرا في نشر الوعي السياسي وإثراء الحياة الثقافية[27] وخاصة بعد أن التحقت بها شخصيات كبيرة وبارزة من المثقفين الليبيين، منهم: سليمان الباروني رئيس تحرير صحيفة الأسد الإسلامي، واحمد الفساطوي رئيس تحرير صحيفة المرصاد، وعبد الوهاب عبد الصمد رئيس تحرير كل من صحيفة دار الخلافة والفردوس وفاتح، ومحمد النائب الأنصاري رئيس تحرير صحيفة الكشاف[28].

استغلت الفئة المثقفة جمعية الاتحاد والترقي كمنبر لنشر أفكارهم السياسية، فالصحفي علي عباد نشر مقالا تحت شعار الجمعية "الأخوة –المساواة –العدالة " أكد فيه :" ..أن الجميع متساوون في الإنسانية ..المسلمون وغير المسلمون والأتراك والعرب والكرد والتتر والروم ..هم إخوة في الجامعة متساوون في الحقوق الوطنية

متشاركون في المزايا العائدة للمصالح الدنيوية وواجب علينا أن نتّحد في تحصيل العلم لنتقدم وأن الحفاظ على مكتسبات الثورة بأهداب العلم والمعرفة"[29]؛ ولم يختصر دور الجمعية في الجانب التوعوي بل أسهمت في قضايا هامة منها جمع التبرعات للأسطول البحري للدولة العثمانية ، هذه الأخيرة التي أصبحت من جراء كثرة جبهات حروبها عاجزة مالية وغير قادرة حتى على إعادة ترميم قطع أسطولها البحري ، فبادرت الجمعية بتشكيل لجنة بتاريخ 14ديسمبر 1909م تقوم بهذه المهمة وتبنى الوالي هذا المطلب وحث الموظفين على الالتفاف حول الجمعية وجمع التبرعات[30].

لم يتعرض أعضاء هذه الجمعية لأي ضغوطات من سلطة حكومة الولاية برغم ما كان يروج له من أفكار سياسية ومطالب اجتماعية وهذا نتيجة تغير في السياسة العامة للسلطنة بوصول أعضاء جمعية الاتحاد والترقي باستانبول إلى الحكم، إلا أن الآمال والطموحات المتوخاة من هذا التنظيم سرعان ما تبخرت بل ظهر عكس تلك الطموحات بان أصبحت الولاية محط تجاذب القوى الدولية آنذاك.

2- الجمعيات ذات الطابع الاجتماعي:

لقد انعكست الظروف الطبيعية على الواقع الاقتصادي في ولاية طرابلس الغرب خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر بان خلقت وضعا اجتماعيا صعبا للغاية لم تتمكن حكومة الولاية من مواجهته لوحدها إلى أن ظهرت مساعي ومبادرات إنسانية وفي إطار سياسة التكافل والتعاون الاجتماعي ضمن اطر قانونية دعي إليها وتبناها بعض من الأعيان والوجهاء ، وكان من أهمها:

2-1- إنشاء صندوق الأيتام 1899: عرفت ولاية طرابلس الغرب ظروف مناخية صعبة خلال القرن التاسع عشر، إذ توالت عليها سنوات الجفاف والقحط وانتشار المجاعة ومختلف الأمراض الفتاكة ، وهذا ما تأكده إحدى رسائل القناصل الدول الأجنبية المعتمدة بالولاية عن حالة القحط والبؤس الذي ساد البلاد، حيث جاء

فيها : " انقطعت الأمطار هذا العام في الشتاء وتردت حالة المدينة والدواخل معا، والمجاعة والبؤس على أشدهما، الأكل يكاد معدوما، والمجاعة أدت إلى وفود أعاد كبيرة من الريف قاصدين المركز"، وقد بلغت حدة المجاعة بان أصبح السكان يتساقطون صرعى من حال الجوع وبسبب أكلهم الفضلات وغلي دم الذبائح حتى تفشت بينهم الأمراض الفتاكة"[31].

وفي ذات السياق ذكر المؤرخ الليبي أحمد الأنصاري الذي عايش تلك الفترة بان الجذب عام 1875 قد أدى إلى نقص في الأموال والأنفس بل أصبح الغذاء الأساسي لعامة الناس هو الجزر (عام السفناري)[32]، ثم جاءت مجاعة 1889 والتي أطلق عليها "عام الذبح"[33] لكثرة ذبح الحيوانات المريضة بسبب ندرة الحبوب وإشرافها على النفوق، وهذا ما نتج عنه كثرة الأموات ، وكما عبر أيضا نائب عن مدينة العجيلات حول ذلك، قائلا : " ماتت العامة جوعا ، ونحن نعجز حتى عن دفن موتانا بسبب كثرة الوفيات التي لا تقل عن أربعة أشخاص يوميا"[34].

فمن خلال هذه التصريحات يتبين لنا حجم واثر هذه الكوارث الطبيعية والأمراض على سكان الولاية والتي نتج عنها كثرة الوفيات من الكهول والعجزة بل وراح ضحيتها أفراد عائلات بكاملها[35] مما تسببت في بروز ظاهرة اليتم بشكل فضيع للأطفال الذين أصبحوا بدون معيل، فجاءت فكرة ومبادرة إنسانية من بعض أعيان ووجهاء مدينة طرابلس لاحتواء هذه الحالة الاجتماعية في إطار تضامني وذلك من خلال إنشاء صندوق للأيتام وتحت إشراف حكومة الولاية يهدف إلى الاهتمام بأموال اليتامى والقصر والمعاقين، والعمل على تنمية هذه الأموال إلى حين يكبرون، ويشرف على هذا الصندوق هيئة تقوم بحراسة وتنمية الأموال، ويتم حفظ سجل يبين فيه اسم وشهرة كل يتيم ومقدار ماله في الصندوق ومجال تنميته، وتكون عملية تنمية الأموال من خلال إقراض الفلاحين بفوائد ربحية مريحة، أو شراء أراضي أو

عقارات وإيجارها وصيانتها، وتوجيه العناية اللازمة باليتيم ورعايته والإنفاق عليه وفق ما نص عليه حكم القاضي الشرعي[36] .

وقد تكون هذه المبادرة لقيت استحسانا وترحيبا من عامة المواطنين لأنها تخفف من معاناة هذه الفئة وتحفظ كرامتهم وفي الوقت نفسه تقدم خدمات للكثير من الفلاحين من خلال عملية الاقتراض المريح ويجنبهم من الاقتراض الانتهازي الذي يمارسه "بنك دي روما"[37] الايطالي.

2-2- جمعية نجمة الهلال النسائية الخيرية: تأسست هذه الجمعية وافتتحت في ربيع الأول 1328هـ الموافق لشهر ابريل من عام 1910م في عهدة الوالي إبراهيم باشا، وتشكلت إدارة الجمعية من ستة نساء منهما اثنتين ليبيتين، وأسندت رئاسة الجمعية بموجب المادة الرابعة عشر من قانونها إلى حرم والي الولاية، وكان مركزها بالمدرسة الرشدية للبنات، وضبط أعضاء الجمعية أهدافا عملوا على تحقيقها على أرض الواقع[38] .

ومن بين هذه الأهداف تقديم المساعدة والعون المالي والطبي للفقيرات إضافة إلى تعليمهن وتربيتهن، وحددت مجال المساعدات المالية خاصة في زواج الفقيرات وهذا العمل يعتبر خدمة للوطن والإنسانية، وقد نص عليها قانون الجمعية صراحة بأن المهمة من إنشائها إنما جاءت لخدمة مجالين هما : أحدهما علاجي يدخل تحت مهمة الهلال الأحمر، والثاني رعاية تحت اسم الشفقة وفي المجال الثاني تجمع الجمعية الاشتراكات والتبرعات لتصرف منها في مساعدة المحتاجين وتعليم البنات الإدارة البيتية، والحقوق الزوجية، وحفظ الصحة، وتربية الأطفال والخياطة والنقش، الطبخ الغسالة، كي الملابس، النسيج ، وصنع البسط، التنوير، التدفئة. وفتح المجال أمام الجميع نساء ورجالا للمساهمة في صندوق الجمعية، وتبقى الغاية والغرض هو تهيئة أمهات المستقبل[39].

لم تتمكن هذه الجمعية من تحقيق أهدافها الاجتماعية النبيلة، التي سعت على تجسيدها على أرض الواقع نظرا لتعرض الولاية للاحتلال الايطالي في اكتوبر 1911م؛

وما يمكن أن نخلص إليه من نتائج حول واقع النشاط الجمعي بولاية طرابلس الغرب نوجزها فيما يلي :

*- إن حركة الإصلاح والحداثة التي باشرنها الدولة العثمانية في الولايات التابعة لها ومنها ولاية طرابلس الغرب قد بدأت تجني ثماره من خلال تشكل طبقة مثقفة تدرك واجباتها الوطنية وتتفاعل مع واقع مجتمعها.

*- تشكيل نواد وجمعيات سياسية واتخاذ مقراتها كمنابر يلتقي فيها المثقفون لمناقشة ودراسة الأحوال المزرية الولاية وتشخيص المسببات واقتراح الحلول الممكنة والتي لا تتعارض أو تصطدم مع السياسة العامة للسلطنة ، وإنما غايتها الأخذ بأسباب الرقي والتقدم ومواجهة سياسة التغلغل الأوربي وبخاصة الايطالي الذي نشط خلال هذه الفترة عبر توظيف العديد من الآليات في إطار ما سمي بالتغلغل الاقتصادي السلمي، ولكن قابله استهتار وتخاذل حكومة الولاية من ذلك التغلغل .

*- اتخاذ الولاة العثمانيين إجراءات قمعية حازمة ضد كل من يعارض أوامرهم أو ينتقد سياستهم الاستبدادية مهما علا شأنه.

*- لقد كانت الظروف الطبيعية الصعبة اكبر عائق لسياسة الإصلاح الاقتصادي العثماني في الولاية مما انعكس على الواقع الاجتماعي والصحي وعجزت حكومة الولاية على مواجهة أثاره، بل حتى أنها لم تراجع سياستها الضريبية على الأهالي وهذا ما زاد من حال البؤس والحرمان.

*- إن واقع البؤس والحرمان الذي أصبحت شرائح كبيرة من المجتمع الليبي تتخبط في أوحاله أسهم في إنجاح ولو مؤقتا في سياسة التكافل الاجتماعي (صندوق

الأيتام– نجمة النسائية) التي تبناها بعض الأعيان والمتنفذين في سلطات الولاية بغية تقديم المساعدات المادية والمعنوية للفقراء والأيتام والاهتمام بشؤون المرأة وتعليمها والرقي بآمالها وطموحاتها حتى تكون السد الحصين والآمن لكيان المجتمع الليبي .

*– إن جل النشاط الجمعي السياسي منه والاجتماعي فشل وضاعت مطالبه وطموحات دعاته نتيجة تعنت وخوف الولاة العثمانيين من غاياته، وأيضا عدم قدرة المثقفين الصمود في وجه سياسة التغلغل الايطالي بفعل تخاذل حكومة الولاية وتواطؤ سلطات الباب العالي(حقي باشا) مع الايطاليين والذي ترتب عنه الاحتلال العسكري المباشر في أكتوبر 1911م.

المراجع:

[1]– شارل فيرو، الحوليات الليبية منذ الفتح العربي حتى الغزو الايطالي، ترجمة محمد عبد الكريم الوافي، ط2، المنشأة العامة للتوزيع والإعلان، طرابلس، 1983 ، ص738 .

[2]– إبراهيم سراج الدين : أصوله من المدينة المنورة ولدبها عام 1856،من طلبة العلم المجتهدين ،سافر إلى مصر ومنها إلى الهند وتونس والجزائر التي وصلها في أكتوبر 1877 واستقر بالجزائر العاصمة وانشأ مكتبة استغلها للتوعية والحث على مواصلة الجهاد ضد الفرنسيين ،ودامت إقامته بها مدة أربعة سنوات تزوج خلالها ورزق بولد وحين اطلعت السلطات الاستعمارية الفرنسية على نشاطه طرد من الجزائر إلى تونس 1881 ثم إلى مصر التي وجدها تحت الحماية البريطانية ،فعمل على حث الناس للمشاركة في ثورة احمد عرابي .غادر مصر إلى بنغازي ثم إلى طرابلس الغرب واستقر بزاوية الشيخ ظافر المدني واستقر بها إلى أن توفي بالسجن في 28ماي 1892. محمد الكوني بالحاج ، التحديث العثماني في ولاية طرابلس الغرب 1864–1911 ،رسالة دكتوراه (منشورة)، جامعة الجزائر ،2007، ص239–240.

[3]– ن.إ. بروشين، تاريخ ليبيا في العصر الحديث– منتصف القرن السادس عشر– مطلع القرن العشرين، ط2، ترجمة عماد حاتم، دار الكتب الوطنية، بنغازي، 2005، ص375–378.

[4]– أحمد صدقي الدجاني، بدايات اليقظة العربية والنضال الشعبي في الليبي 1882–1911، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت،1977، ص11.

[5]– محمد الكوني بالحاج ،"آثار الجمعيات الأهلية السياسية في مواجهة التغلغل الأوربي في طرابلس الغرب1883–1911"، مجلة الساتل ، السنة02، العدد،02 ، جامعة مصراتة، ليبيا، جوان2007، ص135.

[6]– اسماعيل مولود القروي، الغزو الثقافي الايطالي الممهد للغزو العسكري لليبيا 1882–1911، ص 297–298.

[7]– عزالدين البكوش العالم، "موقف أحمد النائب الأنصاري من السلطة العثمانية: البحث في التبعية والتكوين الوطني "، مجلة القلعة ،عدد6 ،جامعة المرقب ،ليبيا، نوفمبر 2016، ص 146.

[8]– عبد المنعم الشنطة ، "الأبعاد الحقيقية لقضية سراج الدين وانعكاساتها على حياة أحمد النائب الأنصاري"،أعمال الندوة العلمية حول المؤرخ احمد النائب الأنصاري 1848–1918 في الذكرى المئوية لصدور كتابه (1899–1999) ، تحرير عمار جحيدر ، دار الكتب الوطنية ، بنغازي ، 2008، ص503.

[9]– عز الدين البكوش ، المرجع السابق ، ص146–147.

[10]– أحمد النائب الأنصاري 1848–1918 أديب ومؤرخ ليبي ، يتقن اللغة العربية والتركية ، تولى العديد من الوظائف أهمها رئيس بلدية طرابلس 1878–1883 ، وعضو بمجلس أمانة بلدية (العاصمة) استانبول1885، و من آثاره : المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب صدر عام1899 ، و نفحات النسرين والريحان فيمن كان بطرابلس من الأعيان ، توفي في بيروت ؛ ينظر عمار محمد جحيدر (محرر)، المؤرخ أحمد النائب الأنصاري ، أعمال الندوة العلمية في الذكرى المئوية لصدور كتابه المنهل العذب ، 1999/11/01، دار الكتب الوطنية ، بنغازي، ليبيا، 2008، ص22.

[11] – جماعة النخبة التي انخرطت في الجمعية من أمثال : مصطفى بن زكري ، الشيخ إبراهيم باكير ، محمد البوصيري ، محمد الباهي ، وعلي وإبراهيم الزمرلي ، عبد الرحمن البوصيري ، حسن المبروك ، حسن عويدات ، مصطفى القلالي ، محمود القلهود ، علي العويدات ، علي الزقوزي ، أحمد بن عويدات ؛ ينظر محمد مسعود حبران ، مصطفى بن

زكري في أطوار حياته وملامح أدبه ،المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان ، طرابلس ،1984، ص52.

[12]– محمود أحمد الديك ، "قراءة جديدة في قضية سراج الدين (1882–1892)"،مجلة الشهيد ، العدد12–13، أكتوبر 1992/1991، ص67.

[13]– مجموع وثائق القضية الذي قام بالتحقيقات والاستنطاق جاءت بعنوان : مستنطقة عربي العبارة قرار نامة سنك أصلي وعيني "تتألف الوثيقة من 34 صفحة مؤرخة في 15 شوال 1300ه الموافق ل 1883، بتوقيع المستنطق "عبده خليل دربيكة " ومعاونه "محمد الطيب المرابط " وفي أثناء التحقيق الذي جرى في25مارس 1299ه/1883 أنكر احمد النائب الأنصاري معرفته بإبراهيم سراج الدين وانه التقى به صدفة في محل لبيع الكتب، وبالتالي نجح في دفع التهمة عنه .أما حمزة ظافر المدني فحقق معه يوم الخميس16 حزيران 1883 أنكر هو الآخر معرفته بإبراهيم بل إن هذا الأخير كان يفد إلى الزاوية مثل غيره من عابري السبيل ؛ ينظر الكوني بالحاج ، التحديث.. ، المرجع السابق، ص255.

[14]– أحمد صدقي الدجاني ، ليبيا قبيل الاحتلال الايطالي أو طرابلس الغرب في آخر العهد العثماني الثاني 1882–1911، ط1، المطبعة الفنية الحديثة،القاهرة،1971 ، ص127.

[15]– الكوني بالحاج، التحديث..، المرجع السابق، ص256؛ ينظر أيضا أحمد الدجاني، المرجع السابق، ص127.

[16]– أحمد صدقي الدجاني ، المرجع السابق، ص133.

[17]– محمد الكوني بلحاج، المرجع السابق، ص247.

[18]– أحمد صدقي الدجاني ،المرجع السابق ، ص133.

[19]– محمد الكوني بالحاج ، المرجع السابق ، ص 255.

[20]– نفسه، ص256.

[21]– محمد بشير سويسي،التعليم الديني(التعليم الأهلي)، خلال الفترة من(1835–1950) والتغيرات التي طرأت عليه،أعمال الندوة العلمية الثامنة حول المجتمع الليبي (1835–1950) ، بمركز الجهاد الليبي ، طرابلس ، سبتمبر 2000، ص592.

[22]– جمعية الاتحاد والترقي ،أسست من قبل مجموعة من طلبة المدرسة الطبية والعسكرية في طوب قابو سراي في21 آيار 1889م بمناسبة الاحتفال بالذكرى المئوية للثورة الفرنسية

،وكان على رأسها إبراهيم تيمو واسحاق سكوتي و شركس محمد وعبد الله جودت ويهدف نشاطها للعمل على إسقاط حكم السلطان عبد الحميد الثاني وتكوين دولة مستوحاة أفكارها من النموذج الغربي الذي ينشد الحرية والديمقراطية، وتدعو الى الترقي والاتحاد؛ ينظر علي محمد الصلابي ، الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط ،ط1، دار البيارق ،ليبيا ،2001،ص453 ؛ أيضا أرنست رامزور ، تركيا الفتاة وثورة1908، تر، صالح العلي ، دار مكتبة الحياة ،1960، ص 49-50 ؛ وأيضا عصمت برهان الدين عبد القادر ، " تغلغل الماسونية في الدولة العثمانية(1839-1918) "، مجلة المجتمع العلمي ، مج48، ج1، بغداد 2001، ص228.

[23]-في عهد السلطان عبد الحميد الثاني كثرت ظاهرة النفي السياسي لكل معارض إلى خارج مركز الدولة العثمانية وخاصة نحو طرابلس الغرب (فزان)،وكان هؤلاء المنفيون في الغالب من ضباط المدارس العسكرية والأطباء ، وقد بلغ عددهم المائة فرد ومن أبرزهم قاضي سالونيك ، فكان هؤلاء يقيمون في مدينة طرابلس أحرارا طلقاء عوض ترحيلهم إلى مدينة فزان . وهذا ما شجع على تنامي المعارضة السياسية من أبناء طرابلس؛ ينظر أحمد صدقي الدجاني، المرجع السابق، ص230،أيضا شارل فيرو ، المصدر السابق ، ص731.

[24]- جريدة الترقي ، عدد74، بتاريخ 02شعبان 1326هـ/1908م .

[25]- محمد الكوني بالحاج ، المرجع السابق ، ص258.

[26]-أحمد صدقي الدّجاني، وثائق تاريخ ليبيا الحديث- الوثائق العثمانية ، 1881-1911، ترجمة عبد السلام أدهم، منشورات جامعة بنغازي، بنغازي،1974، ص214-215 .

[27]- محمد الكوني بالحاج ، المرجع السابق، ص260.

[28]- عمر رمضان عبد السلام حمودة ، اثر انقلاب 1908بالدولة العثمانية على المنحى التحديثي للفئة المثقفة في ولاية طرابلس الغرب 1908-1911، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، قسم التاريخ ، جامعة الفاتح ، 1999،ص 64-65.

[29]- جريدة الترقي ، العدد75، بتاريخ 10شعبان1326هـ/1908م.

[30]- محمد الكوني بالحاج ، المرجع السابق، ص262.

[31]- آمال محمد المحجوب، الاوبئة والمجاعات في ولاية طرابلس الغرب)1835-1911)، ط1، دار الكتب الوطنية ، بنغازي ، ليبيا، 2006، ص32-33.

[32]– أحمد النائب الأنصاري ، المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب ، مكتبة الفرجاني ، ليبيا،(د.ت) ، ص281؛ ينظر أيضا الطاهر احمد الزاوي ، ولاة طرابلس من بداية الفتح العربي حتى نهاية العهد التركي ، دار الفتح للطباعة ، بيروت، 1970، ص261.

[33]– انتوني جوزيف كاكيا، ليبيا خلال الاحتلال العثماني 1835–1911، دار الفرجاني، طرابلس– ليبيا ، ص36

[34]– آمال المحجوب، المرجع السابق ، ص34.

[35]–خالد محمد الهدار، زيارة الرحالة الاسباني علي بك العباسي في أوائل القرن التاسع عشر، مجلة البحوث التاريخية، السنة 23، العددين 1– 2 ، طرابلس ،2003، ص 104.

[36]–تيسير بن موسى، المجتمع العربي الليبي في العهد العثماني– دراسة تاريخية اجتماعية، الدار العربية للكتاب ، ليبيا، 1988 ، ص56.

[37]– أسس فرع بنك دي روما بمدينة طرابلس في أفريل 1907 ثم في مدينة بنغازي مارس1910 ومنها انتشرت فروعه في بقية أنحاء الولاية ، وعدّ نشاطه بمثابة اللبنة الأولى في إرساء قواعد التغلغل السلمي الاقتصادي الايطالي في ليبيا، وفي ظرف قصير انشأ العديد من المصانع لعصر الزيتون وصناعة الإسفنج ومطاحن للحبوب ومطابع ومؤسسات للتنقيب عن المعادن (الفوسفات – الكبريت) ، كما أصبح يدير حركة المبادلات التجارية البحرية من خلال برمجة خطوط للملاحة بين طرابلس ومدن متوسطية ،وشراء الأراضي الزراعية ومنح القروض للتجار الصغار والفلاحين وشراء ذمم بعض الأعيان والتجسس عن حكومة الولاية بغية تهيئة الظروف للتدخل العسكري المباشر؛ ينظر محمد مصطفى الشركسي، لمحات عن الأوضاع الاقتصادية في ليبيا أثناء العهد الايطالي، الدار العربية للكتاب، تونس، 1976م، ص29، 44؛ وأيضا الأمين ميلاد الأمين إبراهيم، "الأوضاع السياسية في المنطقة الغربية من ليبيا قبل الاحتلال الايطالي قبل 1912"، مجلة كلية البنات – جامعة عين شمس، العدد18، ج 1، 2017، ص 6.

[38]– رأفت غنيمي الشيخ ، تطور التعليم في ليبيا في العصور الحديثة، ط1 ، دار التنمية للنشر و التوزيع، (د. م. ط)، 1972، ص160–161.

[39]– وفاء كاظم الكندي ، الواقع الاقتصادي والاجتماعي لولاية طرابلس الغرب في العهد العثماني الثاني(1835–1911م)،ط1، دار الأيام للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2017،ص 439–441.